



اسم المقال: ترجمة (مستقبل التاريخ: هل تستطيع الديمقراطية الليبرالية الصمود بوجه تراجع الطبقة الوسطى) للكاتب فرانسيس فوكاياما

اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7005>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/25 23:32 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



ترجمة
مستقبل التاريخ: هل تستطيع الديمقراطية الليبرالية الصمود بوجه
تراجع الطبقة الوسطى
للكاتب فرانسيس فوكاياما

ترجمة

سميرة ابراهيم عبد الرحمن (***)

ثمة شيء غريب يحدث في عالم اليوم . فالأزمة المالية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ وأزمة اليورو الحالية كلاهما نتاج الرأسمالية المالية ذات الضوابط الضعيفة التي ظهرت على مدى العقود الثلاثة الماضية . مع ذلك، ورغم الغضب واسع الانتشار بشأن ما تم لإنقاذ وول ستريت (Wall Street)، فانه ليس ثمة انتفاضة كبيرة من جانب اليساريين الاميركان رداً على ذلك . ويمكن تصور ان حركة "احتلوا وول ستريت" ستنال اهتماماً وجذباً، إلا أن الحركة الشعبية الحديثة والأكثر دينامية حتى اليوم هي حزب الشاي اليميني، والذي يكمن هدفه الأساسي في حكومة منظمة تسعى لحماية الناس الاعتياديين من المضاربين الماليين . والامر يكون صحيحاً ايضاً، على نحو مشابه، في أوروبا حيث يكون اليسار ضعيفاً والحركات الشعبية اليمينية في تقدم.

وثمة أسباب عدة لهذا الافتقار الى تعبئة اليسار إلا أن السبب الرئيس من بينها هو الإخفاق في حقل الأفكار . فبالنسبة للحيل الماضي، فان الأساس الإيديولوجي رفيع المستوى حول القضايا الاقتصادية كان يقدمه اليمين الليبرالي (المؤيد لمبادئ الارادة). ولم يكن اليسار قادراً على طرح قضية معقولة لأي أجندة سوى عودة لشكلٍ لاطاقة له من الديمقراطية الاشتراكية عتيقة الطراز . وهذا الغياب في تقديم رواية مضادة تقدمية معقولة يكون أمراً غير صحي، ومرد الأمر أن المنافسة تكون خاضعة للحوار الفكري مثلما هي للنشاط الاقتصادي . وأن حواراً فكرياً جاداً يكون مطلوباً بالحاح ما دام الشكل الحالي من الرأسمالية المعولة تجعل القاعدة الاجتماعية الوسطى التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية تتآكل .

الموجة الديمقراطية

إن الظروف والقوى الاجتماعية لم " تحدد " ببساطة الايديولوجيات مثلما أكد كارل ماركس، ذات مرة، بإيراد الحجة، إلا أن الأفكار لاتصبح مؤثرة ما لم تحاطب هموم وهواجس أعداد كبيرة من الناس الاعتياديين. إن الديمقراطية الليبرالية هي الايديولوجية الافتراضية^١ . مختلفة عن الايفاء بالكثير من عالم اليوم. ويعزى الأمر في جزء منه الى أنها تستجيب وتيسر لبنى اقتصادية واجتماعية بعينها . فالتغيرات في تلك البنى قد يكون لها تداعيات أيديولوجية تماماً مثلما قد يكون للتغيرات الايديولوجية تداعيات اقتصادية واجتماعية أيضاً.

غالباً، فإن الأفكار المؤثرة التي رسمت شكل المجتمعات الانسانية حتى السنوات الثلاثة الماضية كانت دينية في طبيعتها مع استثناء مهم للكنفوشيوسية في الصين . وإن أول أيديولوجية علمانية كبرى لها تأثير دائم على امتداد العالم كانت الليبرالية . وهي مبدأ مرتبط بظهور أول طبقة وسطى تجارية من ثم صناعية في أجزاء بعينها من أوروبا في القرن السابع عشر (أعني بـ "الطبقة الوسطى" الاشخاص الذين هم ليسوا في قمة مجتمعاتهم ولا في قاعه فيما يتعلق بالدخل الذي يتلقونه، والذين تلقوا تعليماً ثانوياً أو لديهم أما ملك عقاري أو سلع معمرة أو أعمالهم الخاصة بهم).

ومثلما أعلن المفكرون التقليديون أمثال لوك ومونتسكيو ومل^١ فإن الليبرالية تؤمن بأن شرعية سلطة الدولة تُستقى من قدرة الدولة على حماية الحقوق الفردية لمواطنيها وإن سلطة الدولة تحتاج أن تُحدد بالخضوع لسلطة القانون. وأن أحد الحقوق الأساسية التي ينبغي حمايتها هي الملكية الخاصة، "فترة أنكلترا المجيدة" ١٦٨٨-١٦٨٩ كانت حاسمة لتطوير الليبرالية الحديثة ذلك أنها أول من أرسى المبدأ الدستوري الذي ينص على أن الدولة لايمكنها أن تفرض الضريبة على مواطنيها شرعاً دون موافقتهم.

في البدء لم تنضو الليبرالية بالضرورة على الديمقراطية . فالهويغتون^٢ الذين أيدوا التسوية الدستورية لعام ١٦٨٩ مالوا الى أن يكونوا أصحاب الاملاك الأغنى في أنكلترا، وأن برلمان تلك المدة مثل أقل من ١٠% من السكان جميعهم . وكان الكثيرون من الليبراليين التقليديين، ومنهم مل، متشككين كثيراً بفضائل الديمقراطية فقد اعتقدوا بأن المشاركة السياسية المسؤولة تحتاج الى تعليم وحصة في المجتمع . بمعنى ملكية الملك . فعلياً، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الحق الدستوري كان مقصوراً على الإيفاء بمتطلبات مثل الملكية والتعليم في كل أجزاء أوروبا . إن انتخاب أندرو جاكسون رئيساً لأميركا في العام

١٨٢٨ والغاء فيما بعد لمطلب الملكية شرطاً للتصويت في الانتخابات على الأقل للذكور البيض، عُدد نصراً مبكراً مهماً لمبدأ الديمقراطية الأكثر قوة .

في أوروبا، فإن استثناء غالبية كبيرة من السكان من السلطة السياسية وصعود طبقة العمال الصناعية قد مهد الطريق أمام الشيوعية . ونُشر إعلان البيان الشيوعي (المنفيستو الشيوعي) في العام ١٨٤٨، وهو العام عينه الذي اندلعت فيه الثورات في البلدان الأوروبية الكبرى كلها ماعدا المملكة المتحدة. وهكذا، بدأ قرن من المنافسة على قيادة الحركة الديمقراطية بين الشيوعيين الذين كانوا يرغبون في التخلص من الديمقراطية الإجرائية (انتخابات متعددة الأحزاب) لصالح ما اعتقدوا أنه ديمقراطية حقيقية (إعادة التوزيع الاقتصادي). وأن الديمقراطيين الليبراليين الذين آمنوا بتوسيع المشاركة السياسية في وقت يتم فيه الإبقاء على حكم القانون حامياً لحقوق الافراد ومنها حقوق الملكية.

وكان على المحك ولاء الطبقة العاملة الصناعية الجديدة . فاعتقد الماركسيون الأوائل بأنهم قد يفوزون بقوة الارقام المحضنة : فبينما جرى توسيع حق الانتخاب في أواخر القرن التاسع عشر فإن أحزاباً، مثل حزب العمال البريطاني وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين الألماني، كبرت بسرعة فائقة وهددت هيمنة كل من المحافظين والليبراليين التقليديين وجرى مقاومة صعود الطبقة العاملة بشراسة، وغالباً بوسائل غير ديمقراطية. وبالمقابل، تخلى الشيو عيون والكثير من الاشتراكيين عن الديمقراطية الرسمية لصالح استيلاء مباشر على السلطة.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان ثمة إجماع قوي على اليسار التقدمي، أي نوع ما من الاشتراكية . سيطرة الحكومة على قمم قيادة الاقتصاد لضمان توزيع متساوٍ للثروة . كان أمراً لا مفر منه بالنسبة للبلدان المتقدمة جميعها . بل أن أقتصادياً محافظاً مثل جوزيف تشمبتر^٣ راح يكتب في كتابه الصادر عام ١٩٤٢ الموسوم "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" بأن الاشتراكية ستخرج مظفرة، ذلك أن المجتمع الرأسمالي كان يقوض نفسه بنفسه ثقافياً . وأعتقد أن الاشتراكية تمثل رغبة أغلبية عظمى من الناس ومصالحها في المجتمعات الحديثة.

مع ذلك، وحتى حينما أرهقت الصراعات الايديولوجية الكبرى نفسها في القرن العشرين على مستوى سياسي وعسكري، كانت تغييرات حاسمة تجري على مستوى اجتماعي وهي التي قوضت السيناريو الماركسي .

أولاً، بقيت مستويات المعيشة الحقيقية للطبقة العاملة والصناعية ترتفع الى نقطة إذ يستطيع الكثير من العمال أو أطفالهم الانضمام الى الطبقة الوسطى . ثانياً، توقف الحجم النسبي للطبقة العاملة

عن النمو وبدأ فعلياً بالتقلص لاسيما في النصف الثاني من القرن ١٩ لعشرين حينما بدأت الخدمات تحل محل التصنيع فيما أُطلق عليه اقتصادات "مابعد الصناعة". أخيراً، برزت مجموعة جديدة من الفقراء أو المحرومين دون مستوى الطبقة العاملة الصناعية. وهي مزيج غير متجانس من الأقليات الاثنية والعرقية، والمهاجرين الجدد، والجماعات المقتضية اجتماعياً مثل النساء والشواذ والمعاقين. ونتيجة لهذه التغيرات، باتت الطبقة العاملة، في أغلب المجتمعات الصناعية، مجرد جماعة مصلحة أخرى؛ جماعة تستخدم سلطة الاتحادات التجارية السياسية لحماية المكتسبات المتحققة بشق النفس في الحقبة السابقة.

فضلاً عن ذلك، لم تتحول الطبقة الاقتصادية الى شعار كبير تحت لوائه تُعبأ الجماهير في البلدان الصناعية المتقدمة للقيام بفعل سياسي. فالألمية الثانية^٤ تلقت دعوة إيقاظ (صحوة) عنيفة في العام ١٩١٤ حينما غضت الطبقات العاملة في أوروبا الطرف عن دعوات لرفاهية الطبقة وأصطفت وراء القادة المحافظين في مدح شعارات القومية، وهو النموذج مستمر حتى وقتنا الحاضر. حاول الكثير من الماركسيين شرح هذا، فوفقاً لما دعاها العالم ارنست غلنر^٥ "نظرية العنوان الخطأ":

"يجب الماركسيون الاعتقاد بأن روح التاريخ أو الوعي الانساني
أرتكب خطأ كبيراً. وإن رسالة الصحوة كان يُراد بها الطبقات،
ولكن خطأً بريدياً مرعباً أرسلها الى الأمم."

وراح غلنر يجادل بان الدين يقوم بوظيفة مشابهة للقومية^٦ في الشرق الأوسط المعاصر: فهو يعي الجماهير بشكل فاعل لانه يمتلك محتوى روحياً وعاطفياً لا يملكه الوعي الطبقي. وتماماً مثلما كانت القومية الأوروبية مدفوعة بانتقال الأوروبيين من الريف الى المدن في القرن التاسع عشر، كذلك هي الاسلاموية^٧ التي جاءت لتكون رد فعل على التمدن والتهجير الذي حدث في المجتمعات الشرق أوسطية المعاصرة. إن رسالة ماركس سوف لن تُرسل الى عنوان يوصف بأنه "طبقة".

واعتقد ماركس بان الطبقة الوسطى، أو على الاقل، صاحبة الرأسمال أو مَنْ تمتلك جزءاً منه والتي دعاها البرجوازية، قد تبقى دائماً أقلية صغيرة وذات امتيازات في المجتمعات الحديثة. وما حدث بدلاً عن ذلك أن انتهى الحال بالطبقة البرجوازية والوسطى أن شكلتا أغلبية كبيرة من سكان البلدان الأكثر تقدماً، الأمر الذي طرح الكثير من المشاكل أمام الاشتراكية. ومنذ ايام ارسطو، اعتقد المفكرون بأن الديمقراطية المستقرة تقوم على طبقة وسطى عريضة وأن المجتمعات ذات الثروة المفرطة والفقير المدقع عرضة اما لهيمنة أوليغارشية او لثورة شعبية. وحينما نجح الكثير من العالم المتقدم في إرساء قواعد مجتمعات ذات طبقي وسطى، فان القبول والرضا الذي كانت تتمتع به الماركسية قد تلاشى. وإن المناطق الوحيدة حيث

تستمر الراديكالية اليسارية في ان تكون قوة مؤثرة هي في مناطق العالم التي لا تتمتع بالمساواة والتكافؤ بدرجة كبيرة مثل اميركا اللاتينية والنيبال والمناطق المعدمة من شرق الهند .

ان ما أسماها العالم السياسي صموئيل هينغتون بـ "الموجة الثالثة"^٨ من الديمقراطية العالمية التي بدأت في جنوب أوروبا في سبعينيات القرن الماضي وبلغت أوجها وذروتها بسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية في العام ١٩٨٩، قد زادت من عدد الديمقراطيات الانتخابية حول العالم مما يقارب ٤٥ ديمقراطية في العام ١٩٧٠ الى أكثر من ١٢٠ في أواخر تسعينيات القرن الفائت . وأفضى النمو الاقتصادي الى ظهور طبقات وسطى جديدة في بلدان مثل البرازيل والهند واندونيسيا وجنوب افريقيا وتركيا .

وأشار العالم الاقتصادي موسى نعيم^٩ بان هذه الطبقات الوسطى تكون حسنة التعليم نسبياً، ولها آملاك، وترتبط تكنولوجياً بالعالم الخارجي . وتطالب هذه الطبقات الحكومات بالحقوق، ويمكن تعبئتها بسهولة ويسر نتيجة وصولها للتكنولوجيا . وليس بالامر المفاجئ ان المخرضين على ثورات الربيع العربي كانوا من التونسيين والمصريين حسني التعليم والذين وضعت ديكتاتورياتهم التي يعيشون في كنفها، آمالهم وتوقعاتهم بالوظائف والمشاركة السياسية في موضع حرج .

ومن المفيد القول أن جمهور الطبقة الوسطى لا يؤيد بالضرورة الديمقراطية من حيث المبدأ : مثلما يفعل أي شخص آخر وأهم لاعبون ذوو مصلحة شخصية يرمون حماية ممتلكاتهم ومكانتهم . ففي بلدان مثل الصين وتايلند يشعر الكثير من جمهور الطبقة الوسطى بأنه مهدد بمطالب الفقراء بإعادة توزيع الثروة . وعليه، أصطفوا الى جانب دعم الحكومات السلطوية التي تحمي مصالحهم الطبقية . كذلك الحال في الديمقراطيات فإنها لا تلي بالضرورة آمال وتوقعات طبقاتها الوسطى، وحينما لا تفعل ذلك فان الطبقات الوسطى تصبح حينها ضجرة .

البديل الأقل سوءاً

ثمة اليوم إجماع عالمي واسع، على الأقل من حيث المبدأ، حول شرعية الدمقراطية الليبرالية . ووفقاً لما قاله الاقتصادي امارتيا سن^{١٠} " بينما لا تُمارس الديمقراطية عالمياً حتى الآن ولا تُقبل بشكل موحد، فانه في المناخ العام للرأي العالمي، حقق الحكم الديمقراطي، حتى الآن، منزلة الآخذ به على انه صائب عموماً . " وهو مقبول قبولاً واسعاً في البلدان التي وصلت الى مستوى من الرفاهية المادية كافية للسماح لاجلبية مواطنيها الاعتقاد بانفسهم انهم طبقة وسطى، وهو ما يعلل الميل في ان يكون ثمة ارتباط بين المستويات العالية من التنمية وبين الديمقراطية المستقرة .

ترفض بعض البلدان، مثل السعودية وإيران، الديمقراطية الليبرالية لصالح نوع من الشيوعية الإسلامية. مع ذلك، فإن هذه الأنظمة ذات نهايات تنمية مغلقة، فهي تبقى حية فقط لأنها تجلس فوق برك ضخمة من النفط. وكان في يوم ما ثمة اعتراض عربي واسع على الموجة الثالثة، إلا أن الربيع العربي أظهر بأن الجماهير العربية يمكن تحشيدتها ضد الديكتاتورية بذات الاستعداد الذي جرى فيه تحشيد الجماهير في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. ومن نافل القول، أن هذا لا يعني بأن الطريق إلى ديمقراطية تعمل بشكل حسن سيكون سهلاً أو مباشراً في تونس أو مصر أو ليبيا. ولكنه يقترح بأن الرغبة للحرية والمشاركة السياسيتين لا تكون خصوصية ثقافية مقصورة على الأوروبيين والأميركان.

إن التحدي الوحيد الأكثر جدية المطروح أمام الديمقراطية الليبرالية في العالم اليوم يأتي من جانب الصين التي تجمع جزئياً بين الحكم السلطوي واقتصاد السوق. والصين وريثة تقليد طويل يبعث على الفخر من الحكم البيروقراطي عالي النوعية، يعود إلى ما وراء أكثر من ألفي عام. وقد أدار قادتها تحولاً معقداً تعقيداً هائلاً من اقتصاد مركزي مخطط على وفق النموذج السوفيتي إلى اقتصاد مفتوح دينامي، وفعلوا ذلك بكفاءة ملحوظة، وبمزيد من الكفاءة، صراحاً، فافت تلك التي أبدتها القيادة الأميركية في إدارة سياسة الاقتصاد الكلي خاصتها مؤخراً. ويُعجب الكثير من الناس حالياً بالنظام الصيني لا لإنجازاته الاقتصادية فحسب بل لأنه يستطيع اتخاذ قرارات كبيرة ومعقدة بسرعة مقارنة بالجمود السياسي الموجه الذي أصاب الولايات المتحدة وأوروبا خلال السنوات القليلة الماضية. وبدأ الصينيون أنفسهم، لا سيما منذ الأزمة المالية الأخيرة يعلنون عن "النموذج الصيني" بديلاً عن الديمقراطية الليبرالية. ولكن، هذا النموذج ليس من المرجح له أبداً أن يصبح بديلاً جدياً عن الديمقراطية الليبرالية في مناطق خارج شرق آسيا. في المقام الأول، إن النموذج يكون ذا خصوصية ثقافية: فالحكومة الصينية قائمة على تقليد ذي باع طويل من تجنيد الجدارة والاهلية، واختبارات الخدمة المدنية، وتأكيد عالٍ على التعليم، واحترام السلطة التكنوقراطية. ويأمل قليل من البلدان النامية في محاكاة هذا النموذج، وهي تلك البلدان مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية التي كانت ضمن النطاق الثقافي الصيني، على الأقل، في مرحلة مبكرة. الصينيون أنفسهم متشككون بشأن إمكانية تصدير نموذجهم، فما يسمى بإجماع بكين^{١١} ما هو إلا ابتكار غربي وليس صينياً.

وليس واضحاً كذلك إذا ما كان هذا النموذج يستطيع أن يدوم. فلا النمو الذي تقوده الصادرات ولا منهج صنع القرار من الأعلى إلى الأسفل سيستمران في أن يثمرتا نتائج طيبة إلى الأبد. وتروح حقيقة أن الحكومة الصينية لن تسمح لنقاش مفتوح حول حادثة القطار السريع الكارثية التي

وقعت الصيف الفائت (٢٠١١) وعدم استطاعتها القاء المسؤولية على وزير السكك الحديد، تقترح انه ثمة قنابل موقوتة خلف واجهة عملية صنع القرار الكفوءة.

اخيراً، تواجه الصين نقطة ضعف اخلاقية على الطريق . إذ لا تستطيع الحكومة الصينية ان تفرض على مسؤوليها احترام الكرامة الأساس ية لمواطنيها . وكل اسبوع، ثمة احتجاجات جديدة حول مصادرة الاراضي أو الانتهاكات البيئية أو الفساد الكبير من جانب بعض المسؤولين . وما دام البلد ينمو سريعاً فان هذه الاساءات يمكن اخفاؤها عن العيان . ولكن النمو السريع لن يستمر الى الأبد، وسيكون على الحكومة ان تدفع ثمناً في شكل غضب مكبوت . ولم يعد النظام يمتلك أي مثل أعلى مرشد ينظم حوله، فهو يدار من قبل حزب شيوعي يفترض التزامه بالمساواة يرئس مجتمعاً يرسم ملامحه اللاتكافؤ الدراماتيكي والمطرود.

وعليه، لا يمكن التسليم بأي حال من الأحوال باستقرار النظام الصيني . وتجادل الحكومة الصينية بان مواطنيها مختلفون ثقافياً، وسيفضلون دائماً ديكتاتورية كريمة وداعمة للنمو على ديمقراطية فوضوية تهدد الاستقرار الاجتماعي . ولكن من غير المرجح ان تتصرف الطبقة الوسطى المنتشرة في الصين بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تصرفت بها في أجزاء أخرى من العالم . ولعل انظمة سلطوية أخرى تحاول محاكاة نجاح الصين، بيد انه ثمة فرصة ضئيلة بأن يبدو الكثير من العالم كما تبدو عليه الصين اليوم بعد خمسين عاماً القادمة.

مستقبل الديمقراطية

ثمة ارتباط واسع بين النمو الاقتصادي، والتغير الاجتماعي، وهيمنة الايديولوجية الديمقراطية الليبرالية في عالم اليوم . وفي الوقت الحاضر، لا تلوح في الأفق ايديولوجية منافسة معقولة . ولكن بعض التيارات الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للمشاكل اذا ما استمرت فانها ستهدد استقرار الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة وتطيح بعرش الايديولوجية الديمقراطية مثلما تفهم الآن.

وأكد عالم الاجتماع بارينجتون مور^{١٢} ذات مرة صراحة "لا بورجوازيون، لا ديمقراطية " . ولم يحصل الماركسيون على اليوتوبيا الشيوعية، ذلك ان الرأسمالية الناضجة أنجبت مجتمعات الطبقة الوسطى لا مجتمعات الطبقة العاملة.

ولكن ماذا لو قوض المزيد من التطور في التكنولوجيا والعولمة الطبقة الوسطى وجعل من المستحيل عليها إلا لأقلية من المواطنين في عالم متقدم، تحقيق مكانة الطبقة الوسطى؟

ثمة بالفعل دلالات وفيرة على ان مثل هذه المرحلة من التطور بدأت . إذ قد شرعت المداخليل المتوسطة في الولايات المتحدة بالركود بقيمتها الفعلية منذ سبعينيات القرن الماضي . وجرى تخفيف وطأة التأثير الاقتصادي لهذا الركود الى حد ما على يد حقيقة مؤداها ان معظم الأسر الأميركية قد تحولت الى كاسبة لدخلين بدلاً عن دخل واحد في الجيل الماضي . علاوة على ذلك، ومثلما راح يجادل الاقتصادي راغورام راجان^{١٣} بطريقة مقنعة انه مادام الأميركيان مترددين في الإنخراط بإعادة توزيع مباشرة، جريت الولايات المتحدة بدلاً عن ذلك شكلاً خطراً وغير كفوء من إعادة التوزيع في الجيل الماضي من خلال دعم الرهونات العقارية للأسر ذات الدخل المتدني . هذا التوجه، والذي سهله غزارة السيولة لم تدفقه من الصين وبلدان أخرى الى الولايات المتحدة، اعطى للكثير من الأميركيان الاعتيايين انطباعاً واهماً بان مستويات معيشتهم كانت ترتفع بثبات خلال العقد المنصرم . وبهذا الخصوص، فان انفجار فقاعة الإسكان في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لم تكن سوى نكوص حاد عن المتوسط . ولعل الأميركيان اليوم يفيدون من الموائف الخلوية الرخيصة، والملابس غير الغالية والفييسوك الا انهم لا يستطيعون تحمل عبئ أسعار منازلهم الخاصة أو حصولهم على الضمان الصحي أو معاشات مريحة عند احوالهم الى التقاعد . والظاهرة الأكثر إثارة للقلق والتي رسم حدود ملاحظها كل م ن الرأسمالي المغامر بيلر ثيل^{١٤} والاقتصادي تايلر كوين^{١٥}، هي ان منافع الموجات الأحداث من الابتكارات التكنولوجية قد أمتست حقاً وعلى نحو غير متكافئ لأعضاء المجتمع الأكثر موهبة وحسني التعليم . ساعدت هذه الظاهرة بظهور نمو هائل من الالاتكافي في الولايات المتحدة على مدى الجيل السابق . في العام ١٩٧٤، تأخذ نسبة الأعلى ١% من العائلات ٩% من اجمالي الناتج القومي، وفي العام ٢٠٠٧ ازدادت هذه الحصة الى ٢٣,٥% . وقد سرعت التجارة والسياسات الضريبية هذه الاتجاه، ولكن السبب الحقيقي هو التكنولوجيا . ففي المراحل المبكرة من التصنيع - زمن المنسوجات والفحم والفولاذ ومحركات الاحتراق الداخلي - امتدت منافع التغيرات التكنولوجية في الأغلب الأعم وبطرق مهمة الى بقية المجتمع فيما يتعلق بالتوظيف . ولكن هذا ليس قانون الطبيعة الذي لا يتغير . نحن اليوم نعيش فيما أطلقت عليه عالمة شوشانا زوبوف^{١٦} "عصر الماكنة الذكية" والذي تكون فيه التكنولوجيا قادرة باطراد على ان تحل محل مزيد من الوظائف البشرية العليا . وان كل تقدم كبير ينجز في وادي السليكون^{١٧} من المرجح ان يعني فقدان وظائف اقل مهارة في مكان اخر من الاقتصاد، وهو اتجاه من غير المرجح ان ينتهي قريباً .

لا فصل في القول ان عدم المساواة كانت موجودة بوصفها نتيجة للاختلافات الطبيعية في المهارة والشخصية . بيد أن العالم التكنولوجي اليوم يضخم هذه الفروقات . ففي المجتمع الزراعي في القرن

التاسع عشر كان الناس ذوو المهارات العالية في الرياضيات لا يمتلكون الكثير من الفرص للإفادة من موهبتهم. اليوم، يمكن ان يكونوا بارعين في عالم المال، أو ان يصبحوا مهندسي برامجيات، وبامكانهم الحصول على نسب أكبر من الثروة الوطنية.

والعامل الاخر الذي قوض قواعد مداخل الطبقة الوسطى في البلدان المتقدمة هو العولمة. فمع تخفيض تكاليف النقل والاتصالات ودخول عشرات الملايين من العمال الجدد في البلدان النامية الى القوة العاملة العالمية، فان نوع العمل المنجز من قبل الطبقة الوسطى القديمة في العالم المتقدم يمكن ان يُنجز على نحو أرخص سعراً في أماكن أخرى من العالم. وفي ظل أي نموذج اقتصادي يعطي الاسبقية والافضلية لجدد الاعلى من الدخل الكلي فانه لا مفر من الاعتماد على مصادر عمالة خارجية.

لا بد من القول ان الافكار والسياسات الذكية استطاعت ان تحتوي الضرر. ونجحت المانيا في حماية جزء مهم من قاعدتها التصنيعية والقوة الصناعية حتى مع بقاء شركاتها منافسة عالمياً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تقبلت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة برحابة صدر التحول الى الاقتصاد الخدمي ما بعد الصناعي. وأمسى الاقتصاد أقل نظرية منه ايدولوجية: فحينما سعى أعضاء في الكونجرس الاميركي الرد بفرض عقوبات تجارية على الصين جراء إبقائها على خفض قيمة عملتها، فانهم أتهموا بالحماائية بشكل ناقم كما لو ان ساحة اللعب كانت متساوية أصلاً. وكان ثمة الكثير عن عجائب اقتصاد المعرفة، وكيف ان وظائف التصنيع القذرة والخطرة لا مناص من ان تستبدل بعمال مثقفين ثقافة عالية يقومون بامور خلاقة ومثيرة للاهتمام. وكان ثمة حجاب رقيق أسدل على الحقائق الصعبة بشأن اللاتصنيع: إذ أغفل حقيقة ان منافع النظام الجديد تراكمت عند عدد صغير جداً من الناس العاملين في مجال التمويل والتكنولوجية العالية، وهي مصالح هيمنت على الإعلام والحوار السياسي العام.

اليسار الغائب

لا مراء في القول ان واحدة من أكثر السمات إثارة للحيرة في العالم في أعقاب الازمة المالية هي ان التيارات الشعبية قد اتخذت بالمقام الاول شكل الجناح اليميني وليس اليساري. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وعلى من الرغم ان حزب الشاي هو حزب مناهض للنخبوية في خطابه، فان اعضائه يصوتون للسياسيين المحافظين الذين يخدمون على وجه الدقة مصالح المالكين ونخب الشركات الذين يدعون ازدهارهم. وثمة تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة. تشمل اعتقاداً متأصلاً على نحو راسخ في مساواة الفرص بدلاً عن مساواة الناتج، وحقيقة ان القضايا الثقافية مثل الاجهاض وحقوق حمل السلاح تتقاطع مع القضايا السياسية.

بيد أن السبب الأعظم في أن يساراً شعبياً ذا قاعدة عريضة اخفق في أن يتحسد و اقعاً هو سبب فكري. إذ مضت عقود عدة منذ أن كان أي شخص ينتمي إلى اليسار قادراً على أن يصوغ أولاً تحليلاً متماسكاً عما يجري في بنية المجتمعات المتقدمة وهي تمر بالتغيير الاقتصادي؛ وثانياً، اجندة واقعية تحمل في ثناياها شيئاً من الأمل بحماية مجتمع طبقة وسطى.

وكانت الاتجاهات الرئيسة في فكر اليسار في آخر جيلين كارثية صراحةً سواء من جانب أطرها المفاهيمية أو ادوات التعبئة. فالماركسية قد قضت نحبها منذ سنوات عدة خلت. وإن المؤمنين القلة بمبادئها على أهبّة الاستعداد للذهاب لدور العجزة والعناية. واستبدلها اليسار الأكاديمي بما بعد الحداثة، والتعددية الثقافية، والنسوية، والنظرية النقدية، وجمع من التيارات الفكرية المشتتة التي تكون في تركيزها ثقافية أكثر منها اقتصادية. تبدأ ما بعد الحداثة بانكارٍ لامكانية أي سرد حاكم للتاريخ أو المجتمع، مقوضة سلطتها بوصفها صوتاً لأغلبية المواطنين الذين يشعرون بأن نخبهم قد خانتهم. أما التعددية الثقافية، فإنها تشرعن سمة الضحية على نحوٍ افتراضي لكل ما هو خارج الجماعة. وعليه، من المستحيل بمكان انشاء حركة تقدمية جماهيرية على أساس هكذا تحالفٍ متنافر: فمعظم مواطني الطبقة العاملة وادنى الطبقة الوسطى قد جعل منهم النظام ضحاياهم محافظون ثقافياً وقد يخرجون في أن يروا بحضور حلفاء من هذا النوع.

وإياً كانت التبريرات النظرية الراسمة لحدود اجندة اليسار فإن مشكلته الأكبر هي فقدان المصداقية. وعلى المدى الجليلين الماضيين، اتبع اليسار السائد برنامجاً ديمقراطياً اجتماعياً يركز على تقديم الدولة لمجموعة متنوعة من الخدمات مثل المعاشات والعناية الصحية والتعليم. هذا النموذج يكون منهكاً الآن: إذ غدت دول الرفاهية كبيرة وبيروقراطية وغير مرنة وغالباً ما تسيطر عليها المنظمات التي ادارتها عبر اتحادات القطاع العام. والأهم انه غير قادرة على الاستدامة مالياً نظراً لشيخوخة السكان فعلياً في كل مكان من العالم المتقدم. وعليه، عندما تتولى الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية السلطة فإنها لا تعد تطمح في أن تكون أكثر من وصية على دولة الرفاه التي ارسيت قواعدها قبل عقود من الزمان خلت، ولا يم تلك أي منها أجندة جديدة مثيرة للاهتمام تحتشد حولها جموع الجماهير.

ايدولوجية المستقبل

تخيل، للحظة، أن يحاول كاتبٌ ما مغمور اليوم في مكان ما أن يرسم ملامح ايدولوجية المستقبل ويضع خطوطها العامة التي يمكن أن تقدم نخباً واقعياً نحو عالم ذي مجتمعات طبقة وسطى متعافية وديمقراطيات قوية. فكيف يمكن أن تبدو تلك الايدولوجية؟

يتحتم ان تضم هذه الايديولوجية مكونين : سياسي واقتصادي . سياسياً، قد تحتاج الايديولوجية الجديدة الى إعادة تأكيد سيادة السياسيات الديمقراطية على الاقتصاد وأضفاء الشرعية على اي حكومة كتعبير عن المصلحة العامة. الا ان الأجندة التي تضعها لحماية الطبقة الوسطى لا يمكنها ان تعتمد ببساطة على الآليات القائمة لدولة الرفاه . إذ ستحتاج الايديولوجية الى نوع ما من إعادة تصميم القطاع العام وتحريره من اعتماديته على اصحاب الحصص الحاليين، واستخدام مناهج جديدة معززة بالتكنولوجية لتقديم الخدمات. ويكون عليها ان تحادل صراحة لمزيد من إعادة التوزيع وتقديم منهج واقعي لإنهاء هيمنة جماعة المصلحة على السياسة.

اقتصادياً، لا تستطيع الايديولوجية ان تبدأ بشجب الرأسمالية على هذا النحو، كما لو ان الاشتراكية قديمة الطراز ما تزال بديلاً قابلاً للحياة . انها التنوعات الكثيرة للرأسمالية التي تكون على المحك والدرجة التي ينبغي على الحكومات ان تساعد المجتمعات للتكيف مع التغيير . وتحتاج العولمة إلى أن تُرى على انها حقيقة متصلة من حقائق الحياة لا يمكن تغييرها بل ان تُرى عوضاً عن ذلك على انها تحدي وفرصة يتحتم ان يُسيطر عليها بحذر سياسياً . والا تُرى الايديولوجية الجديدة الاسواق بوصفها غاية بحد ذاتها، بل بدلاً عن ذلك ان تقدر الاستثمار والتجارة العالميتين بالقدر الذي يسهمان فيه في ازدهار الطبقة الوسطى وليس فقط في زيادة إجمالي الثروة الوطنية.

ولا تثريب في انه لا يمكن الوصول الى تلك النقطة دون تقديم نقد جاد ودائم عن الكثير من صرح الاقتصاد النيوكلاسيكي الحديث، بدءاً من الافتراضات الأساسية مثل سيادة الأفضليات الفردية وان إجمالي الدخل هو المعيار الدقيق للرفاهية الوطنية . وعلى هذا النقد ان يلاحظ بان دخل الناس لا يمثل بالضرورة مشاركتهم الحقيقية في المجتمع . كما ان عليه ان يذهب بعيداً فيقر انه حتى لو كانت أسواق العمل فعالة فان التوزيع الطبيعي للمواهب لا يكون عادلاً بالضرورة وان الافراد ليسوا كيانات ذات سيادة بل كائنات ترسم ملامحها بقوة المجتمعات المحيطة بها.

كانت هذه الافكار متوافرة ومبشرة لبعض الوقت، وعلى الكاتب الذي سيضع الخطوط العامة لايديولوجية المستقبل ان يضعها في حزمة متماسكة . وعليه أو عليها ان يتفادى مشكلة "العنوان الخطأ". وينبغي ربط نقد العولمة هو أيضاً بالقومية بوصفها استراتيجية للتعبئة بطريقة تحدد المصلحة القومية بأسلوب أكثر تعقيداً، على سبيل المثال، من حملات الاتحادات في الولايات المتحدة "اشترى البضائع الاميركية". قد يكون هذا الناتج تأليفاً للأفكار من اليسار واليمين، مفصلاً عن أجندة الجماعات المهمشة التي تشكل الحركة التقدمية . ينبغي ان تكون الايديولوجية شعبية، وان تبدأ الرسالة بنقد النخب

التي سمحت بأن يُضحى بفائدة الكثيرين من اجل القلة ونقد سياسة المال ولا سيما في واشنطن التي تعود بالنفع بشكل كبير على الاثرياء.

تكون المخاطر الكامنة في مثل هذه الحركة واضحة جلية : إذ ان انسحاباً منظماً تقوم به الولايات المتحدة، لا سيما، من تبنيها لنظام عالمي أكثر انفتاحاً يمكن ان يُعادل الاستجابات الحمائية في اماكن اخرى من العالم . وفي نواح كثيرة، نجحت ثورة ريغان . تانتشر تماماً مثلما امل مناصروها ذلك انّها قدمت عالماً منافساً ومعوّلاً وخالياً من الاحتكاك . وعلى طول الطريق، ولدت ثروة هائلة وأوجدت طبقات وسطى ناشئة في ارجاء العالم النامي وانتشرت الديمقراطية في اعقابها . ومن الممكن ان العالم المتقدم على طرف سلسلة في التقدم التكنولوجي الذي سوف لن يُزيد الانتاجية فحسب بل ويقدم توظيفاً مُجزئاً لاعداد واسعة من أناس الطبقة الوسطى.

ولكنه امرٌ يتعلق بالايمان أكثر مما هو انعكاسٌ للواقع التجريبي للسنوات الثلاثين الاخيرة، الذي يشير الى الاتجاه المعاكس . فالحقيقة، ثمة عدد لا بأس به من الاسباب للاعتقاد بان اللامساواة ستستمر في ان تغدو اسوء . ولا تشرب في ان التركيز الحالي للثروة في الولايات المتحدة بات معزّزاً لذاته : ومثلما جادل الاقتصادي سيمون جونسون، فان القطاع المالي استخدم نفوذه الضاغظ والمؤثر لتفادي اشكال شاقة من التنظيم . ولا ريب في ان مدارس ذوي السعة الآن تكون افضل من ذي قبل، في حين تستمر مدارس الآخرين بالتدهور . وتستخدم النخب في المجتمعات جميعها وصولها المتفوق للنظام السياسي لحماية مصالحها في ظل غياب تعبئة ديمقراطية موازنة لتصحيح الوضع . وليست النخب الاميركية استثناءً عن هذه القاعدة.

ولكن، سوف لن تحدث التعبئة ما دامت تبقى الطبقات الوسطى في العالم المتقدم مفتونة بسرد الجليل الماضي : وهو ان مصالحها سيخدمها على نحو افضل وجود اسواق تكون أكثر تحرراً من ذي قبل ودول اصغر . وما زال السرد البديل بعيداً عن هنا منتظراً ان يولد.

* Foreign Affairs; January/February 2012.

** كبير باحثين في مركز جامعة ستانفورد للديمقراطية والتنمية وحكم القانون، وهو مؤلف الكتاب الصادر حديثاً "وصول النظام السياسي: من أزم ان ما قبل البشرية الى الثورة الفرنسية".
(***مترجمة في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

¹ جون سوارت مل (١٨٠٦-١٨٧٣) (الابن البكر للمفكر البريطاني المعروف جيمس مل) هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ذو منطق استقرائي وفلسفة تجريبية، وهو من أبرز دعاة مذهب المرفعة، و من رواد الفلسفة الليبرالية . أصدر في العام ١٨٤٨ كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عرض فيه مبادئ الاقتصاد السياسي وتطبيقاته على أهم القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، ودافع فيه عن الاشتراكية. (المترجمة)

^٢ الهويغي هو عضو في حزب بريطاني مؤيد للإصلاح عرف فيما بعد بحزب الاحرار. (المترجمة نقلاً عن قاموس المورد ٢٠٠٦)
^٣ جوزيف شوميتير : اقتصادي وعالم اجتماع أميركي وُلد في تشيكيا وتوفي في الولايات المتحدة الأميركية . اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية . وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة مبتعداً عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.
ترك شوميتير أثراً كبيراً في تطور النظرية الاقتصادية في المؤلفات الكثيرة التي خلفها . فقد كتب، إضافة إليها "دورات الأعمال: تحليل نظري تاريخي وإحصائي للرأسمالية" عام ١٩٣٩، و "تاريخ التحليل الاقتصادي" الذي لم يتم كتابته ونُشر عام ١٩٥٤ بعد وفاته.
كان شوميتير يفكر بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل وكانت مؤلفاته تتعارض مع نظرية كينز في كتابه "النظرية العامة" الذي اقترح فيه حلولاً مؤقتة لأزمة الرأسمالية ونجح فيها، مما جعل شوميتير في الصف الخلفي آنذاك غير أن التغيرات التي حدثت في صيرورة النظام الرأسمالي العالمي وطبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها منذ السبعينيات جعلت الاقتصاديين المعاصرين يعيدون النظر في أهمية إسهامات شوميتير التي تقاعد في فهم الكثير من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، إذ تغيرت طبيعة الأزمات من أزمات فائض إنتاج إلى أزمات تدني مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة العربية على الانترنت)
^٤ الأممية (internationalism)، مصطلح يطلق على التعاون الطوعي بين أمم حرة . وقد أخذ في الأيديولوجية الاشتراكية معنى يدل على رفض النزعة العرقية والتعصب القومي ووحدة البروليتارية العالمية، وكان أول تعبير عملي له تأسيس "الأممية الأولى". ومن المفيد تمييز الأممية من النزعة الكسموبوليتية التي تروج لها الليبرالية الجديدة وتنحو نحواً توحد فيه العالم وتعيد تنظيمه ثقافياً واقتصادياً بما يتفق مع مصالحها.

الأممية الثانية (١٨٨٩ - ١٩١٩)

الأممية الثانية هي الاتحاد العالمي للأحزاب الاشتراكية، وقد تشكلت في مرحلة انتقال الرأسمالية من مرحلة ما قبل الاحتكار إلى الاستعمار. وفي هذه المرحلة نفسها تزايد نشاط الحركة العمالية العالمية التي قامت بإضرابات عامة ما بين (١٨٨٥ - ١٨٨٩م) وتآلفت أحزاب عمالية، واشتراكية ديموقراطية عدة، ما بين (١٨٧٥ - ١٨٨٨م) في ألمانيا وفرنسا والنمسا. وكان ممثلو التيارات غير الماركسية يطمحون إلى السيطرة على الحركة العمالية ففقدوا مؤتمراً في باريس في ١٤ تموز/يوليو ١٨٨٩، وعقد الماركسيون، في اليوم نفسه وفي باريس أيضاً، مؤتمراً أعلنوا فيه تحديد يوم العمل بثمانتي ساعات، وجعل الأول من أيار/مايو عيداً عالمياً . وفي المؤتمرات اللاحقة التقى أعضاء مؤتمري باريس من مختلف التيارات الأيديولوجية. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة العربية على الانترنت)
^٥ يُعد إرنست غلنر المستشرق البريطاني المعروف بدراساته وأبحاثه الاستشراقية حول الإسلام، والعرب قبل الإسلام، وبعده؛ واحداً من أبرز الباحثين في الفلسفة والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولد غلنر في براغ في التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥ وتعلم في براغ حتى عام ١٩٣٩م عندما انتقلت أسرته إلى إنجلترا . التحق غلنر بجامعة إكسفورد وأنهى تعليمه فيها، ثم تولى التدريس في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية من ١٩٤٩ - ١٩٨٤ حيث غدا منذ عام ١٩٦٢م، أستاذاً للفلسفة والمنطق والمنهج العلمي، عمل غلنر أستاذاً في غير جامعة في الغرب. توفي في براغ ١٩٩٥ وقد نشر الكثير من الدراسات التي تناولت الإسلام والمجتمعات الإسلامية، ومن أشهر كتبه: "المجتمع الإسلامي، ١٩٨٣" و "ما بعد الحداثة والعقل، والدين، ١٩٩٢". تناول أرائه الأستاذ سامي زبيدة، أستاذ علم الاجتماع السياسي في كليّة بيركبيك، (جامعة لندن) في كتابه الموسوم " أنثروبولوجيات الإسلام" الصادر عام ١٩٩٧. (المترجمة)

^٦ القومية عند غلنر هي حالة ثقافية تؤسسها الدولة الحديثة وليست ظاهرة طبيعية. ويعرف غلنر القومية بأنها مفهوم يدعي أصحابه أن السمائل الثقافي يمثل الرابطة الاجتماعية الأساسية، فكلما تكونت - على حد زعمهم - مبادئ الحكم تأسست شرعيته على أساس الاشتراك الثقافي للجماعة القومية. وفي مقابل هذا الطرح يرى أن الظاهرة القومية هي اختراع تاريخي أوروبي . فالشرية من وجهة نظره مرت بثلاث حقبة = رئيسية هي: حقبة الرحل، والحقبة الفلاحية، والحقبة الصناعية . وينتهي إلى خلاصة مفادها أن المرحلة الصناعية هي التي أنتجت الحال القومية. (المترجمة نقلاً عن موقع صحيفة الوسط البحرينية - العدد ١٣ - الخميس ١٩/أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على الانترنت)

- ^٧ يُراد بالإسلاموية التوظيف الأيديولوجي للإسلام في مجال العمل السياسي. ويعني بها البعض توصيف حالة الإسلام السياسي بحمولته الفكرية والأيديولوجية واجنداته السياسية والاجتماعية. (الترجمة)
- ^٨ في بداية تسعينات القرن الماضي اطلق البروفيسور في العلاقات الدولية صموئيل هنتغتون (الذي اشتهر بطروحاته المثيرة مثل "صراع الحضارات") مصطلح "الموجة الثالثة" على الحركة السياسية نحو الديمقراطية في كتاب له صدر في عام ١٩٩١ بعنوان "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في نهاية القرن العشرين" الذي دعى فيه الى التعددية والديمقراطية. وقد اكتسب كتاب "الموجة الثالثة" شهرة واسعة لكونه يحدد التحولات السياسية باتجاه الديمقراطية في العالم الثالث بفترة زمنية. ففي عام ١٩٧٣ كانت نسبة الدول التي تحكمها حكومات ديمقراطية لا تتعدى الـ ٢٥% من دول العالم. وفي منتصف التسعينيات وصلت النسبة الى ٥٠%. وارتفعت هذه النسبة الى ٧٥% عند نهاية التسعينيات.
- يرى هنتغتون ان "الموجة الثالثة" بدأت عند منتصف السبعينيات من القرن العشرين في جنوب أوروبا ثم انتشرت الى اميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا. (الترجمة)
- ^٩ موسى نعيم باحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وهو مؤلف كتاب ((غير مشروع: كيف يختطف المهربون والمتاجرون والم قلدون الاقتصاد العالمي)). (الترجمة)
- ^{١٠} أمارتيا كومار سن (المولد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣) خبير اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٨ لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية. وهو حالياً في جامعة لامونت توماس جورج وأستاذ الاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد. وهو أيضاً زميل كلية ترينيتي في جامعة كامبردج. (الترجمة)
- ^{١١} قدم عالم الاقتصاد حوشوا كوبر رامو، ما سمي بـ "إجماع بكين"، مقابل إجماع واشنطن، وحدد فيه مجموعة من السياسات. (الترجمة)
- ^{١٢} الكاتبة الأميركية بارينجتون مور كبير باحثي مركز الأبحاث الروسية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة وهو صاحب كتاب (الاصول الاجتماعية للديمقراطية والديمقراطية). (الترجمة)
- ^{١٣} راجورام راجان كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقاً وأستاذ العلوم المالية بلطية إدارة الأعمال في جامعة شيكاغو. هو أيضاً مؤلف كتاب "خطوط الصدع: كيف تستمر الشروخ غير المرئية في تهديد الاقتصاد العالمي". (الترجمة)
- ^{١٤} بيتر ثيل: رأسمالي وأحد المساندين الأوائل والمؤسسين للفيبيوك (موقع التواصل الاجتماعي) إذ كان أول مستثمر فيه وأحد أعضاء مجلس الإدارة في شركتها. يستثمر في المشروعات الجديدة ومنها وادي السليكون إذ منح مبلغ ١,٢٥ مليون ريال لمعهد "سيسيتدينغ" الذي يسعى لإنشاء مستعمرات بشرية عائمة في المياه الدولية ليعيش فيها معتقو الأفكار التحررية. تأثر بأفكار الكاتبة والفيلسوفة الروسية الأميركية آيان راند حول رأسمالية الأسواق الحرة التي صاغتها في روايتها بعنوان "الأطلس هز كتفيه" إلى حد انه قرر أن يطبق مضمون روايتها على ارض الواقع. (الترجمة)
- ^{١٥} تايلر كوين: أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج ماسون واستشاري الاقتصاد الداخلي، نشر مؤخراً كتاباً بعنوان "خير اقتصادي يتناول طعام الغداء" (An Economist Gets Lunch)، عن كيف يمكن استخدام نظريات الاقتصاد الأساسية للحصول على أفضل وجبة مقابل المال الذي تملكه. (الترجمة)
- ^{١٦} شوشانا زوبوف: أستاذة متقاعدة في جامعة هارفارد للأعمال، وأستشارية ومؤلفة كتاب (في عصر الماكينة الذكية- مستقبل العمل والسلطة) ومؤلفة مشاركة مع زوجها جيم ماكسمين لكتاب (اقتصاد الدعم) (The Support Economy). (الترجمة)
- ^{١٧} يمثل "وادي السليكون" اليوم العاصمة التقنية للكرة الأرضية بفضل الآلاف من الشركات العاملة في مجال التقنيات المتقدمة التي تتخذ من هذه البقعة الجغرافية مركزاً لمقراتها الرئيسية

جغرافياً، يشغل وادي السليكون القسم الجنوبي من حوض سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا. وتعود جذور استيطان الشركات التقنية في هذه المنطقة إلى مطلع القرن العشرين إلا أن نهضة الحقيقية بدأت بعد اختراع الترانزستور المصنوع من السليكون في الخمسينيات لشهد في مطلع الثمانينيات انفجاراً حقيقياً في حجم الاستثمارات بعد النجاح المذهل الذي حققته شركة آبل (Apple) !

تتخذ مجموعات كبيرة جداً من كبرى شركات التقنية من وادي السليكون مقراً لها كما أن شركات جديدة تتأسس هناك بتواتر صاروخي رغم الكلفة المرتفعة للأراضي؛ وذلك بفضل البنية التحتية الفائقة التطور والطاقات البشرية الاستثنائية التي تتميز بهما هذه المنطقة من جهة، وطبعاً بفضل البعد النفسي المهم الذي تحمله عملية اختيار وادي السليكون كمقر للشركة !

إن الأسماء الكبيرة التي تتخذ من وادي السليكون مقراً لها أكثر من أن تحصى ومنها على سبيل المثال لا الحصر : AMD؛ Intel؛ Adobe؛ Apple؛ Sun؛ IBM؛ Yahoo؛ Google؛ HP؛ Cisco؛ Oracle؛ nVidia؛ ATi... الخ وحتى مايكروسوفت التي لا يقع مقرها في وادي السليكون اختارت أن تنشئ هناك مجمعاً ضخماً ! بالإضافة لاحتوائه على المراكز البحثية المهمة أهمها ستانفورد Stan Ford وناسا Nasa ولورنس بيرل كي Lawrence Brkeley.

نشأ وادي السليكون استجابة للحاجة لمرافق بحثية ناجحة في الساحل الغربي للولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي . واليوم يُعد وادي السليكون مستقر لآلاف الشركات ولـ ٢.٥ مليون نسمة . ويضم الوادي ٢٨ مدينة وأربع مقاطعات . إلا أن "وادي السليكون ليس مكاناً يمكن تحديده على الخريطة"، كما يقول هانكوك، " فهو مكان استثنائي. إنه نتاج تلاقح وتفاعل الكثير من المؤسسات التي تجعل من وادي السليكون مكاناً شديد الحيوية . إننا نرغب في أن يستمر وادي السليكون في كونه مكاناً تزدهر فيه المشاريع الاستثمارية حقاً " .

(الترجمة نقلاً عن www.si-valley.com/?page_id=6)